

النظام الإقليمي العربي.. تحديات الإصلاح ومعضلة الاستقرار

أخبار الخليج

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

شهد النظام العربي خلال عام 2007 - بحسب التقرير الاستراتيجي العربي - جملة من التفاعلات شكلت في معظمها امتداداً للتفاعلات والتحديات الضخمة التي يواجهها النظام الإقليمي منذ سقوط نظام «صدام حسين» وبدء الاحتلال الأمريكي للعراق بتحدي الإصلاح السياسي والتغيير الديمقراطي وتحدي الأمن والاستقرار في ضوء تصاعد التنظيمات المتشددة، وأزمة الملف النووي الإيراني، والأزمة اللبنانية، وتطورات القضية الفلسطينية، والأزمة الصومالية. وقد ركز التقرير في مسألة الإصلاح السياسي داخل الدول العربية، من خلال عدة مؤشرات كما يلي: المؤشر الأول- إصلاح المؤسسات التشريعية :

شهد منحى إصلاح المؤسسات التشريعية في الدول العربية تصاعداً ملحوظاً في بعض الحالات، مع ثبات بعض الحالات الأخرى نتيجة ظروف وتطورات خارجية، وقد جاء تصاعد منحى الأداء التشريعي في بعض الدول العربية على خلفية تطورات عدة مرت بها هذه الدول؛ فقد شهدت الإمارات إجراء أول انتخابات عن طريق الانتخاب المباشر، وهي انتخابات المجلس الوطني، كما شاركت المرأة بالكويت في الترشح والانتخاب أول مرة، فيما فعلت موريتانيا السلطة التشريعية، وبقيت حالات أخرى على مستوى الأداء التشريعي نفسه مثل حالة العراق، نظراً لظروف احتلاله واتساع نطاق الفرز الطائفي والمذهبي به. المؤشر الثاني - تداول السلطة: شهدت ثلاث دول عربية (موريتانيا واليمن وجزر القمر) انتخابات رئاسية، اتسمت بتوفير الحد الأدنى من المنافسة الحقيقية. المؤشر الثالث - إصلاح الهيئات القضائية: لم يشهد مؤشر إصلاح السلطة القضائية في الدول العربية تطوراً كبيراً خلال عام 2007، فالحالة العربية الوحيدة التي شهدت أحداثاً مهمة في هذا الإطار هي حالة مصر، إذ ثار على ساحتها جدل واسع حول المادة الـ 76 من الدستور التي طلب الرئيس تعديلها لإتاحة الفرصة أمام مترشحين آخرين للتقدم للترشح في انتخابات الرئاسة. المؤشر الرابع - المشاركة السياسية: ويقصد بها حرية تكوين الأحزاب السياسية من دون تدخل السلطات الحكومية، وحرية العمل الحزبي، ومستوى التعددية الحزبية التنافسية وحق الأحزاب في إصدار الصحف والتعبير والتظاهر والحصول على الموارد بالطرائق التي يحددها القانون، وإمكانية إجراء انتخابات حرة ونزيهة من دون تدخل حكومي. وفي هذا السياق شهدت الكويت أول مرة ترشح المرأة في الانتخابات البرلمانية، حيث تم تسجيل أعلى نسبة للنساء في انتخابات مجلس الأمة، رغم إخفاقها، الذي يعود إلى عاملين: أولهما: الواقع الاجتماعي المتأصل الذي كرس سنوات طويلة تبعية المرأة للرجل، ثانيهما: ضعف الحملات الانتخابية للمترشحات، ولاسيما في ضوء عزوف أجهزة الإعلام عن تغطية برامجهن وحملتهن، بالإضافة إلى قصر بعض المترشحات برامجهن الانتخابية على القضايا الاجتماعية والأسرية من دون الخوض في القضايا السياسية. ويأتي العراق في الترتيب الثاني من حيث مؤشر المشاركة السياسية؛ حيث وصلت العملية السياسية، وعلى مدى ما يقرب من ثلاثة أعوام، إلى ذروتها مع إجراء الانتخابات التشريعية في 15 ديسمبر 2005، التي أكلت ملامح المشهد السياسي العراقي بين قوى قبلت الاحتلال، وقوى أخرى فضلت بديل المقاومة أو على الأقل مساندتها ومعاداة بقاء الاحتلال. المؤشر الخامس - الحقوق والحريات العامة: يمكن القول إن مؤشر الحقوق

والحريات العامة خلال عام 2007 لم يشهد تحسناً ملحوظاً، فحالة المرونة التي بدت جلية في سياسة بعض الدول العربية تجاه ملف حقوق الإنسان وأنشطة منظمات المجتمع المدني قوبلت في الوقت نفسه باستمرار تعرض الدول العربية لعمليات إرهابية صبت بالنهاية في اتجاه تشديد الإجراءات الأمنية بكل ما تعنيه من تقييد للحريات. وفي هذا السياق، يمكن وضع الدول العربية في فئتين: الفئة الأولى: تضم الدول التي اتخذت إجراءات تهدف إلى تحسين ملف حقوق الإنسان، وتشمل البحرين؛ حيث تم توقيع اتفاق العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. والمغرب؛ إذ أعلن عاهلها تسوية الملفات الشائكة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، بالإضافة إلى قطر التي اتخذت قرار إعادة الجنسية لبعض أفراد قبيلة «بني مرة» التي قامت الحكومة بسحب الجنسية من أفرادها عام 2005. الفئة الثانية: تضم الدول التي شهدت ثباتاً أو تراجعاً في ملف الحريات العامة، ففي مصر مازال الجدل مثاراً حول إلغاء قانون الطوارئ بين الحكومة والقوى السياسية، واحتمال تغييره إلى قانون الإرهاب الذي تتخوف منه معظم هذه القوى. وفي سوريا تم التشديد على مراكز حقوق الإنسان في دمشق، بل إغلاق بعضها مثل مركز حقوق الإنسان، الذي نشأ ضمن المبادرة الأوروبية الديمقراطية لحقوق الإنسان. وشهدت السعودية تصاعداً لقضية قيادة المرأة للسيارة بعد الطلب الذي تقدم به العديد من الكوادر النسائية، والذي رفضه مجلس الشورى. وإضافة إلى ما سبق تناول التقرير العديد من القضايا التي سيطرت على أجندة النظام الإقليمي العربي، التي عكست عملية إدارتها التراجع الواضح لأداء مؤسسات النظام على مختلف المستويات، وكان من أبرز هذه القضايا: 1- الساحة العراقية: سلط التقرير الضوء على التفاعلات الحادثة على الساحة العراقية؛ حيث أصبحت ميداناً لتفاعل التطرف الديني والغلو المذهبي الشديد من جانب معظم الجماعات والمليشيات المنتمية للمذهبيين الإسلاميين، فضلاً عن بعض العوامل السياسية المتعلقة بمواقفها من الاحتلال الأجنبي، وبدء الصدمات العسكرية فيما بينها بشكل قسم العراق جغرافياً بين طوائفه الثلاث (العرب السنة، الشيعة، الأكراد) بما وضعه أمام أقاليم مستقلة تقريباً عن بعضها بعضاً، لا يجمع بينها سوى الوجود العسكري لقوات الاحتلال أو القوات الأمنية والعسكرية الحكومية المتحالفة معها. وبذلك لم يفشل الأمريكيون فقط في إنشاء مجتمع عصري ودولة حديثة في العراق، بل دمروا ما كان قائماً فيه من وحدة مجتمعية. 2- التفاعلات الفلسطينية - الإسرائيلية: خصص التقرير قسماً خاصاً للتفاعلات التي شهدتها الساحة الفلسطينية، وأبرزها الأزمة الداخلية التي تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد، التي نتجت عن الصعود السياسي لحركة «حماس» وتراجع حركة «فتح» على الساحة الداخلية، بالإضافة إلى استمرار جمود عملية التسوية السلمية. وقد شكلت الفترة بين تشكيل حماس حكومة بمفردها وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية إرهاباً لمرحلة جديدة من الصراع بين الجانبين، فشلت خلالها محاولات الصلح، بل بناء شراكة أمنية بينهما، وتفاعل فيها العامل الخارجي كمحدد مهم في مسار السياسات الداخلية الفلسطينية. وعلى مستوى إسرائيل، كانت هناك تحولات مهمة أيضاً على مستوى الدولة والمجتمع، حدثت من قدرتها على التعاطي الإيجابي مع مبادرة السلام العربية، بسبب الأزمة المركبة التي يمر بها نظامها السياسي وتعديلاته، وتراجع قوى سياسية تاريخية مقابل صعود قوى جديدة، وغياب نخبة سياسية قوية في إسرائيل كانت أكثر قدرة على اتخاذ قرارات حاسمة 3- تطور الأحداث على الساحة الصومالية: سلط التقرير الضوء على تطور الأزمة الصومالية منذ انهيار الدولة عام 1991، حيث صار الصومال شاهداً على معدلات عالية من العنف المسلح، بين اتحاد المحاكم الإسلامية وتحالف أمراء الحرب المدعومين من الولايات المتحدة، وبرز الأول كقوة رئيسية مهيمنة على ساحتها، بينما تلاشى تماماً نفوذ أمراء الحرب الذين كانوا الحكام الفعليين لمناطق جنوب الصومال على مدى أكثر من 15 عاماً. 4- تحولات البيئة السياسية الجزائرية: أشار التقرير إلى أن النظام السياسي الجزائري وقع في خطأ تصور أن النجاح الذي حققه في مواجهة جماعات العنف قد جاء نتيجة عوامل تتعلق بإحكام سيطرته على السلطة، متجاهلاً في هذا الإطار الدور المهم لسياق عملية المصالحة الوطنية، الأمر الذي أدى إلى استقوائه على أحزاب المعارضة والتنظيمات التي التزمت بقانون الوثام

المدني.. وهذا الاستقواء أدى إلى انحسار القاعدة السياسية للنظام، بما يعني ضمناً إمكانية تجدد الأزمة الجزائية، ولعل أحداث 11 أبريل 2007 قد لا تشكل سوى مقدمة لتطورات أكثر سلبية. 5- التجربة الديمقراطية الموريتانية: هنا أكد التقرير أن التجربة الموريتانية تعد الوحيدة في العالم العربي التي شهدت تداولاً وليس انتقالاً للسلطة على المستوى الرئاسي. 6- الأبعاد الاستراتيجية لانتشار البرامج النووية العربية: ارتبطت التوجهات العربية بشأن إقامة برامج الطاقة النووية بظهور البرنامج النووي الإيراني، وما أحاط به عموماً، بصرف النظر عن الاحتمالات العسكرية التي يثيرها، حيث بدأ الاعتراف أول مرة في الإقليم بفكرة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، كما بدأ تيار من التحليلات الحديث عن ضرورة الانتقال إلى البديل النووي كمصدر للطاقة في المنطقة العربية، في ظل حقائق تدعم ذلك، فالإحصاءات والدراسات الدولية تشير إلى أن الطاقة النووية تزود دول العالم بـ 16% من احتياجاته إلى الطاقة المحركة، وتصل تلك النسبة في حالة الاتحاد الأوروبي إلى 35%، فيما تحصل دول العالم على 47% من طاقتها من البترول و 17% من الغاز الطبيعي، والباقي من الفحم ومصادر الطاقة النظيفة والمتجددة مثل الشمس والرياح. كما أن عدد المفاعلات النووية في العالم يصل حالياً إلى 440 مفاعلاً نووياً سلمياً، وهناك 30 مفاعلاً آخر تحت الإنشاء حالياً. من هنا، بدأت الدول العربية تباعاً إعلان توجهاتها الخاصة بامتلاك مفاعلات للطاقة النووية، لإنتاج الكهرباء أو لتحلية المياه، مع تدعيم القدرات البحثية لها في الوقت ذاته، على نحو شمل مصر والسودان والأردن وليبيا والجزائر وتونس والمغرب، ودول الخليج. ويمثل إعلان قمة الكويت في العاشر من ديسمبر 2006 نقطة انطلاق للدول الخليجية بشأن امتلاك قدرات نووية للاستخدامات السلمية، في إطار برنامج نووي خليجي لايزال الجدول يدور بشأنه في ظل أهداف تتراوح ما بين البحث عن مصادر جديدة للطاقة ومواجهة الاحتمالات البعيدة لنضوب النفط، وبين اكتساب الخبرة بالشؤون النووية في ظل الأوضاع المحيطة بها، مع تحييد التأثيرات الاستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني. 7- التطورات الاقتصادية في الدول العربية: أوضح التقرير أنه على الرغم من النمو الاقتصادي وتوقع استمراره في الدول العربية، فإن هناك بعض التحديات التي يجب على المنطقة بذل ما في وسعها لمواجهتها، أولها: البطالة؛ حيث يحذر الكثير من الخبراء من مغبة تفشي هذه الظاهرة، واصفين إياها بالقبلة الموقوتة التي قد تنفجر إن لم تعالج، موضحين أن المنطقة العربية تحتاج إلى أكثر من 100 مليون وظيفة خلال السنوات القادمة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق تهيئة البيئة المناسبة لتشجيع الاستثمار. ثانيها: تدني إنتاجية الصناعة العربية، وخاصة أن القطاع الصناعي هو أساس النمو الاقتصادي، وهو ما يتطلب إعادة النظر في سياسات التعليم والتنسيق بين المؤسسات التعليمية والمصانع، بحيث يوضع برنامج متكامل يوفر المهارات والقدرات المطلوبة للقطاع الصناعي، وضرورة خفض الضرائب المفروضة على التجهيزات والمعدات المستوردة من الخارج. كما اهتم التقرير بموضوع التطورات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث استمر نمو الاقتصادات الخليجية في الارتفاع على مدار السنوات الثلاث الماضية، خاصة أسعار النفط التي أتاحت فوائض مالية كبيرة تم ضخها في اقتصادات تلك الدول، مما فرض على حكومات الدول الخليجية استثمار تلك الفوائض بشكل مباشر في تطوير البنى التحتية بهدف حفز النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة المحلية. ومن المتوقع أن تحافظ دول المجلس على أدائها الاقتصادي خلال عام 2008، لأن الطفرة النفطية سهلت على حكوماتها زيادة الإنفاق الحكومي وعززت الثقة بالاقتصادات المحلية، مما أدى إلى حدوث طفرة استثمارية تزيد مخصصاتها التمويلية على تريليون دولار. وعلى الرغم من الطفرات النفطية المتعاقبة فإن هناك عدداً من معوقات التنمية الاقتصادية منها أنها مازالت لا تملك قاعدة اقتصادية متنوعة، ولا تتمتع بكفاءات بشرية متميزة، رغم أن الإحصاءات توضح أن دخل الفرد بها يتراوح ما بين 12 ألف دولار و 22 ألفاً سنوياً، فإن أهم تلك المعوقات ضرورة الابتعاد عن الاقتصاد الريعي القائم على إيرادات النفط والغاز فقط الذي استمر أكثر من خمسين عاماً، الأمر الذي جعل الاقتصادات الخليجية تعتمد على الإنفاق العام، وحرمت تلك الاقتصادات من المبادرات وتوظيف الأموال الخاصة في مختلف الأنشطة والقطاعات. التحدي الثالث: عدم

استثمار القدرات البشرية المحلية والاستعانة بالأيدي العاملة الوافدة؛ حيث تشير الإحصاءات إلى أن نسبة الأيدي العاملة الوطنية من إجمالي قوة العمل في الدول الخليجية تتراوح ما بين 10% و40% على أحسن الأحوال، وهناك بالفعل عدد من المشكلات التي تواجه زيادة نسبة القوى العاملة الوطنية، أهمها: ابتعاد غالبية المواطنين عن القيام بأعمال ومهن محددة، القيم المجتمعية المتعلقة بدور المرأة في قوة العمل، استمرار الاعتماد على العمالة الوافدة مما يدفع في اتجاه تغيير التركيبة السكانية في معظم الدول الخليجية، فلا يزال النمو في أعداد العمالة الوافدة مرتفعاً ويقارب 10% سنوياً، بخلاف معدل النمو الطبيعي بين المواطنين، الذي يصل إلى أكثر من 3% سنوياً، مما زاد من أعباء الخدمات التعليمية والصحية والإسكانية. أما التحدي الرابع فيتمثل في عمليات تطوير التعليم؛ إذ مازال نظام التعليم بعيداً عن متطلبات العلم والمعرفة التي تواكب عصرنا الحالي، وبالتالي لابد من وضع نظم تعليمية تعطينا مخرجات تعليم فاعلة. ويكمن التحدي الأخير في كيفية قيام الحكومات بجذب الاستثمارات الأجنبية عن طريق تسويق مشاريعها الأساسية والحيوية للشركات العالمية .

جريدة اخبار الخليج البحرينية الاحد 2007/12/23